

جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي

ورقة عمل

جوانب التحقق في مجال منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

أولاً - ما هي التدابير المتوخاة للتحقق في مجال الفضاء الخارجي

١ - من شأن التحقق الملائم والممكن عملياً والفعال أن يؤدي دوراً هاماً في ضمان احترام معاهدة من المعاهدات وتنفيذها بأمانة. ومن شأنه أيضاً أن يساعد في تعزيز ثقة كل دولة طرف في المعاهدة. ومن ناحية أخرى، يجب أن تكون آلية التحقق الخاصة بصك قانوني معين في ميدان تحديد الأسلحة ونزاعها متناسبة في دواعيها وموعد إنشائها وكيفية إنشائها مع الطبيعة الخاصة للصك المعني ومتطلباته.

٢ - ويمكن بوجه عام تقسيم تدابير التحقق الخاصة بالفضاء الخارجي التي توختها مختلف الأطراف حتى الآن إلى فئتين:

٣ - المراقبة بالاستشعار عن بعد

١` مراقبة الفضاء الخارجي من الفضاء الخارجي، ومعناه استخدام السواتل في رصد أنشطة أجسام الفضاء الخارجي؛

٢` مراقبة الأرض من الفضاء الخارجي، ومعناه، مثلاً، استخدام السواتل في رصد أنشطة المركبات الفضائية على الأرض وفي الغلاف الجوي للأرض؛

٣` مراقبة الفضاء الخارجي من الأرض، ومعناه، مثلاً، استخدام مرافق أرضية في رصد أنشطة أهداف موجودة في الفضاء الخارجي.

٤ - التفتيش الموقعي

١` تفتيش مختبرات بحوث الفضاء المعنية في الميدان للتحقق من إجراء بحوث على أسلحة يراد نشرها في الفضاء الخارجي أو على أسلحة يراد نشرها لاستهداف أجسام موجودة في الفضاء الخارجي؛

٢` التحقق من أجسام يراد إطلاقها في مواقع إطلاق الصواريخ الفضائية للتثبت مما إذا كانت هذه الأجسام أسلحة أو مما إذا كانت تحمل على متنها أسلحة.

- ٥ - وأُتِرحت على وجه التحديد الأفكار التالية، وهذه القائمة هي بطبيعة الحال قائمة غير حصرية:
- ١٠ إنشاء وكالة دولية للرصد الساتلي للتحقق من احترام اتفاقات ثنائية معينة في مجال تحديد الأسلحة ورصد حالات الأزمات (اقترح قدمته فرنسا في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح)؛
- ٢٠ التماس تدابير تحقق مرضية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وإجراء عمليات تحقق دولية مباشرة، بما في ذلك التحقق الموقعي في أية ظروف ممكنة (اقترح قدمته السويد في عام ١٩٨٥)؛
- ٣٠ إنشاء نظام "سواتل السلام" (PAXSAT) لإجراء عمليات التحقق عن طريق المراقبة الفضائية بالاستشعار عن بُعد (اقترح قدمته كندا في عام ١٩٨٤)؛
- ٤٠ إنشاء وكالة دولية للرصد الفضائي (اقترح قدمه الاتحاد السوفياتي السابق في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لترع السلاح)؛
- ٥٠ إنشاء فريق مراقبة دولي لضمان عدم نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وسيوفد الفريق مراقبين دائمين في كل موقع من مواقع إطلاق الأجسام الفضائية في جميع أرجاء العالم لضمان عدم نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي قبل كل عملية إطلاق تقديم المعلومات التالية في الوقت المناسب لأعضاء فريق المراقبة: مكان وموعد الإطلاق، ونوع مركبة الإطلاق، ومعلومات عامة عن الأجسام المراد إطلاقها (اقترح قدمه الاتحاد السوفياتي السابق في عام ١٩٨٣)؛
- ٦٠ إقامة مختبرات تحقق تجريبي بحثاً في مجال الفضاء الخارجي (اقترح قدمه الاتحاد السوفياتي السابق في عام ١٩٨٦. وفي السنة نفسها قدمت الولايات المتحدة اقتراحاً مماثلاً في مؤتمر نزع السلاح).

ثانياً - تحليل جدوى تدابير التحقق في معاهدة خاصة بالفضاء الخارجي

- ٦ - إن إدراج أحكام بشأن تدابير التحقق واختيار وسائلها في معاهدة لتحديد الأسلحة مرهون عادة بقبولها السياسي وجدواها التقنية وتكلفتها المالية المعقولة. وفيما يتعلق بمعاهدة الفضاء الخارجي الجديدة المتوخاة،
- ١٠ على الصعيد السياسي، يمس التحقق مسألة حماية التكنولوجيا المتقدمة والمعلومات العسكرية الحساسة للدول. وهذا صحيح بوجه خاص لأنه نظراً لدرجة التقحم العميقة نسبياً لعمليات التحقق الموقعي لن يسمح إلا عددٌ قليل من الدول ذات القدرات في مجال الفضاء الخارجي لموظفين من دول أخرى بتفتيش محتبراتها أو بالبقاء الدائم في مواقع الإطلاق التابعة لها (ما لم يكن ذلك بين دول ذات قدرات متماثلة). يضاف إلى ذلك أن عدداً ضئيلاً من الدول يُحسن استعمال تكنولوجيا المراقبة الساتلية بالاستشعار عن بعد. ولا يتوقع من هذه البلدان أن ترغب

في تقاسم "وسائلها التقنية الوطنية" مع الغير. ولن تكون هذه الدول مستعدة لقبول استخدام هذه الوسائل التقنية في التحقق ما دامت معظم البلدان لا تُحسن استعمالها؛

٢٠ على الصعيد التقني، تنطوي تدابير التحقق في مجال الفضاء الخارجي على استعمال تكنولوجيا طليعية مثل المسح والتتبع وتحديد المواقع. ولا تتوافر بعد الشروط التكنولوجية المناسبة لإنشاء نظام دولي فعال للتحقق؛

٣٠ لا يمكن التغاضي عن الصعوبات المالية التي يمكن أن تترتب على نظام للتحقق في مجال الفضاء الخارجي. فعلى سبيل المثال سيلزم توفير مليارات الدولارات لإنشاء نظام للتحقق من قبيل نظام "سواتل السلام".

٧- وللأسباب المبينة أعلاه، توجد مشاكل عملية كثيرة لا بد من حلها قبل تدوين أحكام تحقق مجدية لمعاهدة الفضاء الخارجي الجديدة.

ثالثاً - استناداً إلى المعاهدات القائمة في مجال تحديد الأسلحة لا تشكل أحكام التحقق عناصر أساسية في مثل هذه المعاهدة.

٨- ستظهر عناصر عديدة عند تناول مسألة التحقق. وفي الوقت الحاضر، لا تتضمن جميع معاهدات تحديد الأسلحة أحكاماً خاصة بالتحقق. وتوجد معاهدات لا تتضمن أحكاماً خاصة بالتحقق في ظروف معينة:

١٠ من الممكن نظرياً إنشاء نظم تحقق لبعض الصكوك القانونية القائمة في مجال تحديد الأسلحة ونزعها. ولكن نظراً للصعوبات التقنية والمالية وغيرها من الصعوبات، لم تُنشأ نظم التحقق هذه. ومع ذلك لا تزال الصكوك القانونية المعنية فعالة وملزمة وتؤدي دورها الإيجابي. وتنتمي إلى هذه الفئة المعاهدات التالية: معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، واتفاق القمر لعام ١٩٧٩، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، ومعاهدة قاع البحار، واتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى، وغيرها. وأبرمت الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية تلك الاتفاقية قبل البدء في التفاوض على بروتوكول التحقق. والواقع أن من بين ٢١ صكاً من الصكوك القانونية التي تدرجها الأمم المتحدة باعتبارها "اتفاقيات متعددة الأطراف لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح"، لم يُنشأ لأغلبيتها نظام للتحقق حتى الآن.

٢٠ نظراً لطبيعة بعض الالتزامات التعاهدية، يصعب التحقق من تنفيذها حتى لو لم توجد مشكلة في التمويل وفي تكنولوجيا التحقق. وتشارك بعض الأسلحة المحظورة بالمعاهدات في المنشأ التقني مع أسلحة غير محظورة. من ذلك مثلاً أسلحة الليزر المسببة للعمى (وهي سلاح محظور). فهي تتشابه في نطاق تشغيلها وقوتها مع مشوشات الليزر (وهي سلاح غير محظور). والبروتوكول الرابع لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر يحظر استخدام أسلحة الليزر المصممة تحديداً للتسبب بعمى دائم أو مؤقت للعين

المجردة، باعتبار ذلك وظيفتها القتالية الوحيدة أو واحدة من وظائفها القتالية. إلا أن المشوشات البصرية لا يحظرها البروتوكول المذكور أو أية معاهدة أخرى. ولهذا السبب يصعب التحقق من هذا النوع من الالتزامات.

رابعاً - خاتمة: بديل ممكن

٩- إن أهم أمر يجب القيام به في الوقت الحاضر هو بلوغ توافق في الآراء في شكل التزام قانوني وصك قانوني بشأن منع تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح فيه. وتيسيراً لتحقيق توافق الآراء هذا في مرحلة مبكرة يستصوب وضع مسألة التحقق وغيرها من المسائل الخلافية المحتملة جانباً. ومع تطور العلم والتكنولوجيا، يمكن النظر في إضافة بروتوكول تحقق إلى المعاهدة المقترحة في المستقبل متى توافرت الشروط المناسبة.

١٠- ويمكن أيضاً النظر إلى هذه المسألة من زاوية مختلفة. فمعاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ ليست لها آلية تحقق وهي مع ذلك هامة وفعالة. إلا أن معاهدة عام ١٩٦٧ تشوبها ثغرة خطيرة وهي أنها لا تشمل سوى أسلحة الدمار الشامل. وتبذل الآن جهود من أجل إبرام معاهدة جديدة في مجال الفضاء الخارجي بهدف سد تلك الثغرة. والوضع المثالي هو أن يكون للمعاهدة الجديدة نظام تحقق موثوق به وفعال. إلا أن معاهدة الفضاء الخارجي الجديدة المتوخاة يمكن أن تؤدي غرضها حتى بدون أحكام تحقق، أسوة بمعاهدة هام ١٩٦٧.

١١- إن مسألة التحقق فيما يتعلق بمعاهدة جديدة في مجال الفضاء الخارجي مسألة شديدة التعقيد وتنطوي على عوامل وعناصر جديدة، وهي تستحق بالتأكيد مزيداً من الاستكشاف والبحث المتأنيين.
